بعض قضايا التنمية الراهنة
في الجزائر

تقديم د/ سعدي عبد السلام
استاذ محاضر معهد العلوم الاقتصادية
جامعة الجزائر

بعض قضايا التنمية الراهنة في الجزائر

تقديم د/ سعدي عبد السلام
استاذ محاضر معهد العلوم الاقتصادية
جامعة الجزائر

مقدمة :

إستطاعت الجزائر منذ أن تبنت منهج التخطيط في 1967 تحقيق إنجازات رائعة في معظم المجالات الإقتصادية والاجتماعية على أنه بالرغم من هذه الإنجازات المحسوسة ماتزال مسيرة التنمية في الجزائر تمر بمشاكل كثيرة يمكن حصر بعضها فيمايلي :

1) -ارتفاع معدّل النمو السّكاني من جراء فشل التنمية في تغيير أحوال الناس .

2)- زيادة الاعتماد على الخارج في سد الاحتياجات الغذائية بفعل اختلال التوازن في الزّراعة.

3)- حجم الديّون وزيادة أعباء خدمة الديّون السنوية بفعل تزايد العجز في ميزان المدفوعات.

4)- وجود ظواهر النشاط الطفيليّ والفساد الاداري.

5)- المشاكل الخاصة بهجرة الموارد البشرية الدائمة.

6)- مفهوم الحرية الاقتصادية.

انّ الحل الحقيقي لمشاكل التنمية في الجزائر ، يتطلب هجوما واسعا ومتكاملا على جبهة عريضة من المشاكل مجتمعة وليس بطريقة انتقائية قد يترتب عليها تنمية مشوهة شديدة الأضرار باستقلال الجزائر الاقتصادي والسّياسي، وبالإضافة إلى هذا فإن أحداث إختراق حقيقي لمشاكل التنمية في الجزائر يقتضي منا ألاّ نفصل بين السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية اذا أردنا تغيير أحوال النّاس بشكل حقيقي إذ أنه من الثّابت أن التركيز على العوامل الاقتصادية دون العوامل الاجتماعية في العملية التنموية يعدّ قصورا في فهم طبيعة التنمية الشّاملة للشّعوب.

انّ قضايا التنمية الرّاهنة في الجزائر عديدة ومتشابكة ومن العسير حصرها وتناولها مجتمعة، وبالرغم من ذلك فانّ الدّراسة الحالية ستتناول ثلاث قضايا أساسية باعتبارها من أهم القضايا .

-1 قضية توفير الغذاء الكافي والصحي للملايين المتزايدة دوما.

-2 مفهوم الحرية الاقتصادية.

-3 قضية هجرة الموارد البشرية صونا لاغلى الموارد التنموية التي وهبها الله للجزائر من التبديد والضّياع.

ولمعالجة هذه القضايا فقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي في محاولة البحث عن مسبّبات هذه المشاكل واستشراف الامكانات المتاحة لحلها مع الاعتماد على مصادر البيانات المتاحة محلّيا ودوليا.

التنمية و الغذاء :

يمثل الغذاء أحد أهم عناصر الاحتياجات الاساسية للانسان وهي (الغذاء، السكن، التعليم، الخدمات الصّحية)، وعلى الرغم من أن توفير الغذاء للانسان هو أرق متجدد دوما أمام البشر في جميع أنحاء المعمورة

أولا: مفهوم الأمن الغذائي بمواجهة الاكتفاء الذاتي :

تخلط كثير من الكتابات بين مفهومين آساسيين أولهما المفهوم الغذائي وثانيهما الاكتفاء الذاتي من الغذاء على الرّغم من تباينهما الواضح، فمفهوم الأمن الغذائي يشير الى قدرة فئات السّكان المختلفة في اي بلدما في كل الأوقات على الحصول على الغذاء الكافي من أجل حياة صحية ومنتجة، ويتمّ تحقيق ذلك من خلال العناصر الأساسية التالية :

1)- اتاحة الغذاء وتوفيره.

2)- قدرة فئات السّكان المختلفة على شرائه والحصول عليه.

أما مفهوم الاكتفاء الذاتي، فيشير الى قدرة أي بلد على الوفاء بالاحتياجات الغذائية الأساسية لمجموع السّكان من خلال الانتاج المحلّي للمواد الغذائية المختلفة بغضّ النّظر من اعتبارات الميزة النسبية وقدرة البلد على توفير حصة كافية من النّقد الأجنبي من عائد الصّادرات المختلفة لسدّ العجز بين الانتاج المحلّي من الغذاء واستهلاك السّكان.

وينبغي هنا ان نفرق بين اللاّ أمن الغذائي الحاد وذلك المؤقت فالحاد يشير الى استمرارية عدم كفاية الغذاء بسبب عدم امكانية الحصول عليه مما يؤثر على تلك الأسر العاجزة عن شراء الغذاء وانتاجه.

أما المؤقت فهو التدهور الوقتي لقدرة الأسر المختلفة للحصول على الغذاء بسبب إرتفاع الأسعار أو نقص الانتاج أو تدني دخل الأسرة .. هذا قد يؤدي إلى اللاّ أمن الغذائي المؤقت في أسوء صورة الى ظهور المجاعات التي تنتج عن الحروب والفياضنات ونقص المحاصيل وعجز القدرة الشرائية لمجموعات السّكان صاحبة الحاجة الماسّة.

ومن المفهوم أن الاكتفاء الذّاتي من الغذاء قد يتحقّق برفض استيراد الغذاء وطبيعي ألا يترتب على هذا بالضرورة تحسين الحالة الغذائية للسكان ورفاهيتهم بل على العكس قد يسبب الاضرار بكلاهما [1].

ولم تعد مشكلة الغذاء مجرد مشكلة إقتصادية وإنّما أصبحت في المقام الأول مشكلة سياسية أي سلاحا استراتيجيا في يد الدول المنتجة والمتطورة تضغط به على الدّول المستوردة لتحقيق أهدافها السياسية.

انّ كل الاحصائيات والدّلائل المتاحة حول موضوع الاستغلال الزراعي في الجزائر تشير آن هناك مقدارا من الاراضي القابلة للاستصلاح أو غير المستغلة.

ولوفرة المياه وقلتها دور كبير في مسألة الانتاج الزراعي وبهذا الخصوص يقول أحد الخبراء أن التحدي الضخم في كيفية تغذية عالم الغد بصرف النّظر عن تحديد النّسل، بما يمكن توفير كمية المياه اللاّزمة وهذه الأهمية تتولّد نتيجة لأن ما تتطلبه المنتجات الغذائية من مياه كثيرة، فمثلا أن كل رطل من الغذاء يتطلب لانتاجه أضعاف وزنه من المياه، الرطل من القمح يتطلّب من 45- 10 غالون من المياه، كما أن انتاج رطل من البطاطا يحتاج 100 غالون وعليه لايمكن اغفال مسألة التوازن المائي في الجزائر نظرا لتأثيرها المباشر على كمية ونوعية الانتاج الزّراعي.

حيث ان الامكانيات المائية غير المستغلة كبيرة جداً، يمكن رفع المساحة المروية بنسبة 50 ٪ في الجزائر بعد امكانية ري 3.1 مليون هكتار.

وما يتطلبه الأمر الآن هو ضرورة السيطرة على جميع موارد مياه الرّي بما يسمح بالتوسع في مساحات الأراضي المروية إلى أقصى حدّ ممكن و عليه يجب أن تحظى مشاريع الرّي واستغلال المياه بحصة كبيرة من مخصّصات الانماء الزراعي ومما لاشك فيه أن نجاح خطط الانماء يعتمد الى حد كبير على مدى الفعالية التي تنفذ بها هذه المشاريع ومقدار انسجامها مع المتطلبات العامة للتنمية والأولويات الزراعية الاخرى.

ولايخفى علينا وجوب الاهتمام بالثروة الحيوانية والإستفادة من التجارب والخبرات العالمية في هذا المجال من حيث تسمين الحيوانات او زيادة انتاجها من اللحوم والالبان، ويستدعي ذلك بالضرورة مكننة العمل

1) La Banque mondiale : « Pauvreté et famine : issues et options », Washington

الزراعي والحيواني، وانشاء الشركات المشتركة لاستغلال الموارد السمكية وكذلك اقتراح مشروعات لاستغلال الموارد السمكية واعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لها.

الجزائر تنفق رأس مال ضخم في القطاع مقارنة مع دول أخرى، لكنها تتحمل دائما خسارة كبيرة لنقص الاستثمارات الانتاجية بالأرقام هناك 7 ملايين هكتار صالحة للزّراعة لكننا لانزال نستورد أكثر من مليار دولار من الحليب وأكثر من 800 مليون دولار من السّكر.

العجز في المحاصيل الغذائية وبصفة خاصّة القمح والزّيوت النباتية والسكّر، وفي ظلّ الارتفاع المتواصل للاسعار العالمية بدأت قيمة الفجوة الغذائية تزداد سنة بعد أخرى ممّا يشكّل تزايد مستمر في أعباء الدّين الخارجي وخدمته بكل ما يستنتج ذلك من ضغوط سياسية.

ثانيا: مستقبل الآمن الغذائي للاقتصاد الجزائري

ولعل قصور السّياسات الغذائية التي أتخذت في الأوقات السّابقة لتحقيق الأهداف المرجوة لايفسره الا عدم إدراك مخطط السياسات الغذائية، لهذا المفهوم المتكامل للخطط والسياسات الغذائية واذا اردنا ان نضمن لأهداف السياسية الغذائية النجاح الكامل فلا بد لنا أن نفهم كل العلاقات التشابكية لجوانب السياسة الغذائية وانه ليس بامكاننا تحقيق كل اهدافها بطريقة عاجلة وان العمل لابد وان يتم على محورين محور منتجي الغذاء (صناع الوفرة والآمن الغذائي) والمحور الثاني هو محور المستهلكين من أجل ضمان الغذاء الصّحي الذي يحقق اسهامهم المطلوب لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفعال وذلك على الرّغم من أن أهداف أي سياسة غذائية لأيّ بلد تتشابه من حيث محتواها وتوجهها لاشباع حاجات ومستهلكي الغذاء.

وثم فلابد من فهم العناصر المؤثرة على عمل الاقتصاد الغذائي اعتبارا من مؤسسات البحث العلمي ومرورا بالبرامج الصحية المؤثرة على تحسين استهلاك الغذاء.

واذا كنّا بصدد مناقشة مستقبل الأمن الغذائي للاقتصاد الجزائري فان الخطوة الاساسية لاستقراء هذا المستقبل واتجاهاته لايمكن أن تتم بدون تحليل لعناصر السياسة الغذائية وهي:

-أهداف السياسة الغذائية.

-المؤسّسات المسؤولة عن تنفيذ أهداف السياسة الغذائية.

-الأدوات والوسائل المستخدمة في هذا الصّدد.

-مرحلة التنفيذ بما فيها المتابعة والتقييم.

غالون في USA = حوالي 3 ليترات و785.

مفهوم الحرية الاقتصادية

في مفهوم الحرية الاقتصادية دافع بعض الكتاب عن الحرية الاقتصادية وعلى رأس هؤلاء الاقتصادي الانكليزي (Adam Smith) دائما أن ليس هناك من تضارب بين المصلحة العامّة والمصلحة الخاصّة فالفرد وهو في سعيه وراء مصلحته الخاصة انما يحقق مصلحة المجموع كذلك.

ومن هؤلاء الكتاب أيضا الفرنسي (Bastiat F) فهو يرى أن هناك توافقا بين سعي الفرد في تحقيق مصلحته الشخصية، وبين المصلحة العامّة للمجموع، فليس ما يخشى من ترك الأفراد أحرار في تسيير شؤونهم الاقتصادية على النحو الذي يشاؤون ماداموا في سعيهم وراء مصلحتهم يحققون، في نفس الوقت مصلحة المجموع.

والمشاهد عمليا أن هذا التوافق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة من المتعذر توقعه دائما فكثير ما تتعارض المصلحة العامة مع مصلحة الأفراد الشخصية، وقد يسعى البعض إلى تحقيق مصلحته الشخضية ولو على حساب تضحية بالمصلحة العامة فالتاجر الذي يتعامل في السوق السوداء انما يضحي بمصلحة المجموع، مصلحة جمهور المستهلكين في سبيل مصلحته الشخصية، لذلك عمدت بعض الحكومات الرأسمالية الى التغيير نسبيا في حرية الفرد الاقتصادية كتدخلها مثلا في الانتاج محافظة منها على (الصالح العام).

ونعني بالحرية الاقتصادية، عدم التقييد لنشاط الأفراد الاقتصادي، فهم أحرار في إنشاء مشروعاتهم، والعامل في النظام الرأسمالي يتمتّع بحرية في التنقل بين عناصر الانتاج المختلفة، وفي تقاضي الأجر الذي يريده، و العمل في الصناعة أو المهنة التي تروق له، بل له مطلق الحرية في أن يعمل أو لايعمل.

وصاحب العمل يستثمر أمواله على الوجه الذي يفضله ، وتتم العلاقات الإقتصادية بين الأفراد في هذا النظام على أساس التعاقد، فتبادل السلع والخدمات يتم بواسطة العقود، واذا كان المبدأ العام هو حرية التعاقد الاّ أن هذه الحرية مقيدة بالقوانين والأنظمة العامة التي تفرضها الدّولة محافظة منها على حقوق الفرقاء والأطراف ومراعاة للنّظام العام والآداب.

ومن مستلزمات الحرية الاقتصادية حقّ الأفراد في انفاق أموالهم صوب الوجهة التي يريدون من حيث نوعية السلع أو في مقدار كميتها يتدخل المشرّع فيمنع استهلاك الفرد لبعض السلع لاعتبارات صحية واخلاقية.

هكذا تسير الحياة في الإقتصاد الحر فالإنسان يبذل النشاط الذي يريده ويتلاءم مع ظروفه وإمكاناته في جو من الحرية الا أن هذه الحرية ليست مطلقة في مجملها بل كثيرا ما تتدخل الدّولة فتحد منها حفاظا على الصّالح العام.

المنافسة :

أدت الحرية الاقتصادية الى قيام المنافسة بين الأفراد سعيا وراء الحصول على أكثر فائدة إقتصادية ممكنة.

وتتخذ المنافسة عدة أوجه، يتنافس المنتجون (لسلعة معينة أو لمجموعة معينة من السّلع) بحيث يحاول كل منهم إنتاج سلعة بأقل كلفة ممكنة وقد يتنافس المنتجون في غزو الأسواق ومحاولة كل منهم بيع أكبر كمّية ممكنة من منتجاته وقد يكون التنافس في إقتناء عناصر الانتاج ومحاولة كل منتج في الحصول على أكبر كمية ممكنة من تلك العناصر المحدودة.

وعلى أن المنافسة ليست قاصرة على جمهور المنتجين بل تشمل قطاع المستهلكين كذلك فكل فرد يحاول الحصول على السلع التي يحتاجها وبأقل ثمن ممكن، وبينما تؤدي منافسة المنتجين الى تخفيض أثمان السلع، تؤدي المنافسة بين المستهلكين الى رفع أثمانها.

نستطيع القول في الأخير واذا أردنا أن نحسن أحوال المجتمع وندخل هذا النظام الذي تسوده الحرية الاقتصادية يجب على الملكية لوسائل الانتاج أن يشترك فيها الرأسمالي والموظف والعامل والفلاح.

والوصول إلى العدالة الاجتماعية ليست في التوزيع فحسب أي اعطاء كل ذي حق حقه بل في تأمين العمل لكل إنسان، عندها تتحقق العدالة الاجتماعية.

بالنسبة للجزائر دمج النظامين السابق والدخول في الاقتصاد الحر على الشكل التالي.

الإقرار بحرية الفرد السياسية من جهة، وهذا مبدأ رأسمالي، لأن الفرد المعدوم الحرية آلة مسيرة لاقيمة لها، والتنظيم الاقتصادي من جهة ثانية، وهذا مبدأ كلي، على أساس تشغيل كل المواطنين البالغين، لأن العاطل عن العمل أشبه بآلة لم تعد تنتج لاقيمة لها، فعندما يؤمن للإنسان عمله وحريته يكون المجتمع قد وصل فعلا الى تأمين إنسانية الإنسان، وهنا تكمن العدالة الإجتماعية بشقيها النظري والعملي.

ونميل في هذا الصدد الى أسلوب الإقتصاد المختلط وذلك لحفظ ثروتنا الإنسانية والإقتصادية من الضّياع وحتى نصل الى هذه الغايات يجب اتباع أسلوب التخطيط لأن التنمية لاتحدث بصورة تلقائية.

التنمية وهجرة الموارد البشرية الى الخارج

في الوقت الذي تنزع الهجرة الدائمة أندر وأغلى مايملكه المجتمع الجزائري من كفاءات علمية وإدارية واقتصادية بذل الكثير في سبيل اعدادها وتكلفه إحلال هذه الموارد مرتفعة جدا فضلا عن فترة الإحلال طويلة والخسائر دائمة.

يمكن تفسير دوافع الهجرة الدائمة وأسبابها في الجزائر من خلال العوامل التالية :

1)-الرّواتب قليلة والإختلافات في الأجور، ان اختلاف الرّواتب التي يتقاضاها الشّخص في الدّولة

المتقدمة تختلف عن الرّواتب الذي يتقاضاها جزائري في نفس التخصص مما يدفع بالكثير من الكفاءات الفنية والعلمية نحو الهجرة، ونسبة التضخم في الجزائر هي أعلى مما عليه في الدول المتقدمة، والحكومة لاتعمل على زيادة الأجور حسب زيادة التضخم مما يزيد الوضع سوءا، كما أن الرواتب غير متساوية لنفس الإختصاصات فالمهندس في قطاع إقتصادي ينال أقل من مثيله في قطاع إقتصادي آخر.

2)- ضعف إمكانيات الأداء المتاحة من وجهة النظر التكنولوجية ونقص مراكز البحوث وإستعداداتها العلمية.

3)- المصاعب التي يواجهها العائدون من البعثات التكوينية من حيث ضعف الرواتب وتأمين السّكن لمواجهة متطلبات المعيشة وضعف الإستفادة منهم.

تشجيع الهجرة الدائمة بين المؤهلين تأهيلا عاليا من ذوي الكفاءات الفنية والعلمية بسبب التطور التكنولوجي والتقدّم العلمي الكبير في بلاد المهجر وخاصّة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا وانكليترة للحصول على الدكتوراه وتشجيعهم على البقاء وهذا مايسمى بسرقة الأدمغة، حيث تشجع دول المهجر الرئيسية المتخصصين المتميزين في فروعهم من الدول النامية دون التعويض عنهم ماليا، فتوفر بذلك تكاليف أعدادهم وتجني عوائد إضافية من تشغيل هذه الكفاءات المهاجرة.

هذا وتعمل هذه البلاد على تشجيع أصحاب الكفاءات العلمية من هؤلاء الموفودين في بعثات أو اجازات دراسية على الإقامة الدائمة فيها موفرة لهم رواتب وفرص عمل تعجز أوطانهم عادة على تلبيتها ويحدث ذلك إما أثناء الدراسة أو بعد بضع سنوات منها.

فعلى سبيل المثال نجد نسبة كبيرة من الدول المغاربية يشكلون 30٪ من أطباء باريس أغلبيتهم جزائريين، كما أن نسبة كبيرة من العاملين في مجالات الهندسة النووية وأبحاث الفضاء، والطب الذين يعملون بالولايات المتحدة ينحدرون من بلاد نامية من بينهم جزائريون.

ومن المفارقات المثيرة للشجن أن الدّول النامية تضطر الى الحصول على مساعدات من منظمات دولية أو إتفاقيات ثنائية منفردة مما يكلفها غاليا، بالرغم من أنه يوجد بين صفوفها أناس قادرين على أداء نفس المساعدات وأكثر منها، وبينما تفهم مساعدات التنمية من منظور المساعدات وأكثر منها، وبينما تفهم مساعدات التنمية من منظور مساعدة الدّول الصناعية للدول النامية عن طريق تزويدها بالتكنولوجيا، أي نقل معارف وخبرات تقنية حديثة إليها، إلاّ أنه من خلال نزع الأدمغة فإن البلاد النامية تقدم من حيث لاتريد مساعدة إنمائية أكثر فاعلية ومن ثمّ يحدث نقل التكنولوجيا في أتجاه معاكس وحيد الجانب دون التعويض عنه، أن سرقة الأدمغة تبرز أساسا من خلال توفير ظروف أفضل من البلاد المستقلة عنها في البلاد النامية حتى يمكن الحصول على الربح الذي يوفره الحصول على كفاءة إبداعية من قوى عاملة على التخصص في إطار القوانين التي تسمح بالإقامة الدائمة في هذه البلاد لأصحاب الكفاءات.

وبينما تفتح الولايات المتحدة ذراعيها وقوانينها لإستقبال هذه الكفاءات الجزائرية فإنها تضرب أسوارا من الأسلاك الشائكة على حدودها في وجه النازحين من المكسيك وجزر الكاريبي الهاربين من الجوع والفقر يقومون بمغامرات أسطورية يائسة لدخول البلاد آملا من مستقبل غير مؤكد.

بعض الإقتراحات لمنع هجرة الكفاءات العلمية

وضع مجموعة من الإجراءات للحد أو منع الهجرة وأهم هذه الإقتراحات.

1)- تشجيع البحث العلمي والعاملين في مجال البحث العلمي في الجزائر.

2)- إعارة العلماء الفائضين عن الحاجة الى دول نامية أخرى للعمل فيها.

3)- إبقاء الإتصال مع الطلاب أثناء دراستهم في الخارج وإعطاؤهم معلومات مستمرة عن الوظائف الموجودة في الجزائر.

4)- جمع إحصائيات موثوق بها حول الهجرة وأسبابها وتحليل هذه النتائج لإستخلاص الفائدة منها.

لقد قدمت دراسة حول ضرورة إعتماد الدول النامية على نفسها والتعاون فيما بينها فقد نوقشت في مؤتمر كولومبو (Colombo) رؤساء الدول مسألة تقليل هجرة الكوادر العلمية إلى خارج الدول النامية نفسها، أن أهم مجالات التعاون هو فتح المجال أمام كوادر الدول النامية لإنتقال ضمن الدول النامية ويجب أن يكون الإنتقال إلى الدول التي تحتاج الى هذه الكفاءات.

تعتقد الدراسة بأن هذه الطريقة مفيدة، لأن الكوادر التي تنتقل من دولة نامية الى دولة نامية أخرى هي أفضل من الكوادر التي تأتي من خارج الدول النامية لأن كوادر الدول النامية تواجه مشاكل مشابهة، أن التعاون يمكن أن يشمل التخطيط في المجال التربوي والتعليمي وإقامة مراكز للأبحاث وكذلك التعاون التقني مابين الدول النامية.

5)- إقامة أكاديمية جزائرية للعلوم والتكنولوجيا.

6)- تغيير الأوضاع في الجامعات الجزائرية ومراكز البحث بجلب أجهزة جديدة وفتح مختبرات مجهزة بشكل جيد ورصد مبالغ كافية للأقسام العلمية التي تجري بحوثا جيدة ومتقدمة، وزيادة رواتب العلماء بشكل محسوس.

7)- مساعدتهم في بناء بيوتهم السكنية باعطائهم قطعة أرض وسلفة لكل عائد، ومن هنا فإن النظر الى هذه المشكلة يجب أن لاينعزل عن معالجة مشاكل التنمية بشتى أشكالها.

إستخلاصات ونتائج

هذه الدراسة المتواضعة، لاتعرض الا بعض قضايا التنمية الراهنة في الجزائر وثمة قضايا كثيرة تستحق أن تضمها هذه الدراسة لكننا نعتقد بأن قضايا هي التي ستقفز الى مقدمة قضايا التنمية التي يواجهها المجتمع الجزائري.

عرضت الدراسة لقضية الغذاء و نمو السكان والطلب على الغذاء كان أسرع من النمو في إنتاج الغذاء مما

يترتب عليه تدني نسب الإكتفاء الذاتي في الغذاء سنة بعد أخرى.

و تتدخل الدولة لدعم أسعار الغذاء من أجل الفئات المحدودة الدخل التي تتضرر من إرتفاع أسعار السلع الغذائية لكن التسرب الحادث في منافع الدّعم يزيد من أعباء الموازنة العامة.

أما القضية الثانية، إستخلصت الدراسة من مفهوم الحرية الإقتصادية باعادة الإعتبارإلى أسلوب التخطيط المرن وذو طابع إختياري وهو محاولة إيجابية لمجابهة المشاكل الإقتصادية بمراعاة السوق وتحقيق العدالة الإجتماعية بدلا من ترك الأمور تجري عشوائيا دون رابط أو تنسيق فيما بينها ودون ضوابط تشير أن المجتمع يسير في الطريق الصحيح في تحقيق أهدافه.

وما إلتجاء الدول المتقدمة ذاتها فرنسا وبريطانيا وحتى اليابان الى الأخذ بأسلوب التخطيط إلاّ برهانا يؤكد أن هذا الأسلوب قد أصبح ضرورة مهما كانت النتائج المترتبة على الأخذ بسياسة الحرية الإقتصادية فإن تخطيط التنمية من المبررات الإقتصادية مايكفي لعلاج الكثير من نقائص هذه السياسة خصوصا في الدول النامية.

وعلى صعيد هجرة الموارد البشرية الى الخارج ترتب عليها نزح عشرات الآلاف من أصحاب الكفاءات العلمية في مختلف التخصصات مجموعة من الآثار الضّارة على الإقتصاد الوطني في ضوء إحتياجات التنمية الرّاهنة.

وترى الدراسة أن أزمة التنمية الراهنة في الجزائر في الأسلوب الانتقائي أو الجزئي في معالجة المشاكل التنموية القائمة، والحل الحقيقي والفعال لمشاكل التنمية يتطلب هجوما واسعا متكاملا على جبهة من المشاكل مجتمعة، وليس بطريقة إنتقائية يمكن أن تترتب عليها تنمية مشوهة شديدة الأضرار باستقلال الجزائر الإقتصادي والسياسي ومن ثم فإن المنهج المتكامل والموحد للتنمية الشاملة هو المنهج السليم لحل المشاكل بأسلوب أكثر شمولية الى أهداف التنمية والتعجيل بايقاعها المطلوب دون أحداث ضياعات إقتصادية تهدر الموارد شريطة أن يتم ذلك بأسلوب منهجي علمي سليم بأخذ في الإعتبار النسق التسلسلي للأهداف والأدوات على كل من المستويين الوطني والولائي والوحدة الإقتصادية في الأمدين الطويل والقصير.

المراجع المستخدمة

د/ إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل " إنتقال الادمغة العربية المشاكل الأثار والسياسات ببيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO التقرير العالمي عن الأغذية روما 1971.

- Les Plans algériens de développement économique, C.N.P.

- L'Economie, édité par l'APS, n° 3

- Planifier aujourd'hui le Xe plan français 1989-1992, cahiers français, n° 242

- The World Bank "Poverty and hungry : Issues and Options for World Security in Developing Countries", Washington

- M.L. Seth, *Theory and Practice for Economic Planning*, New Delhi